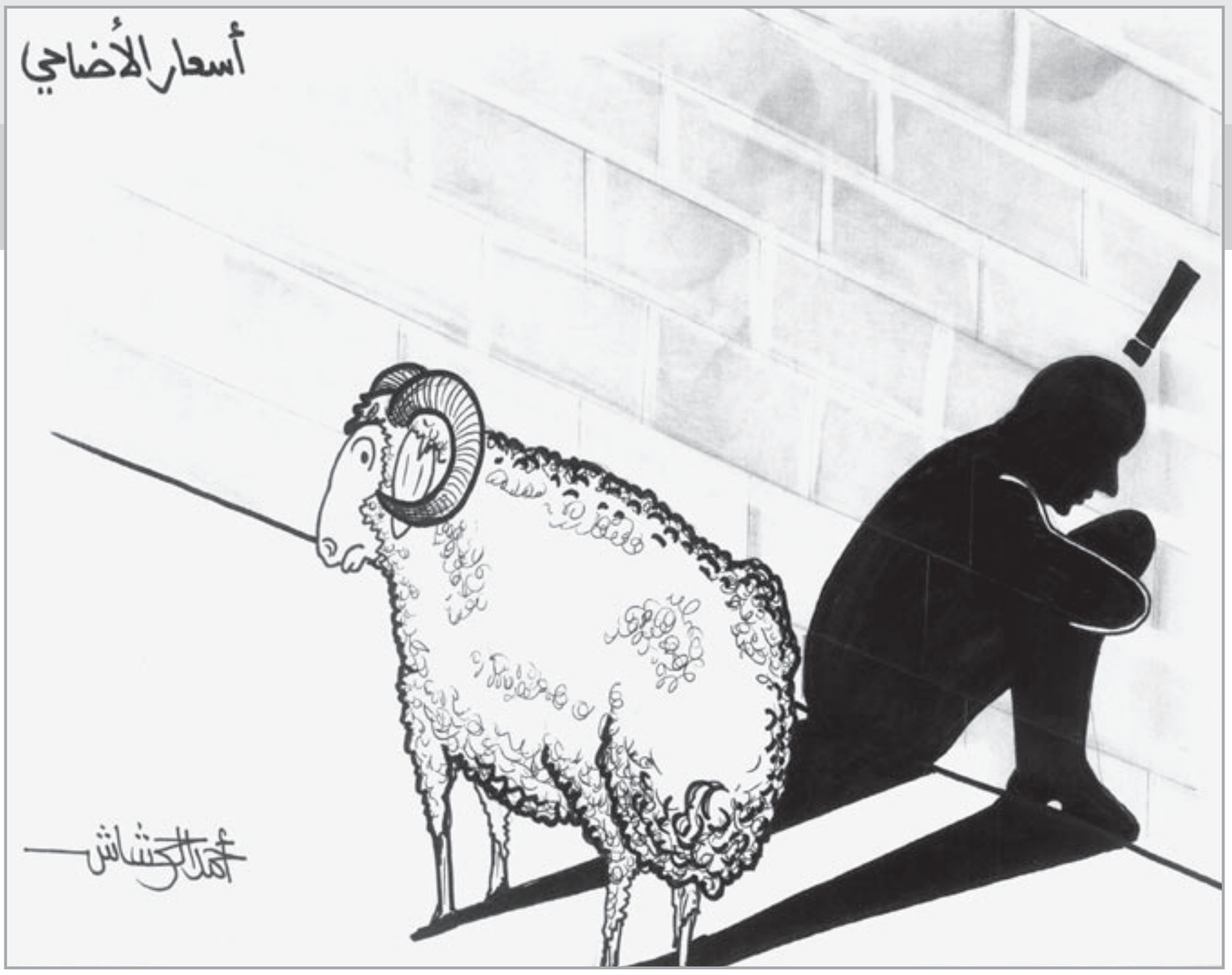

من ثقب الباب

علي القلاف

ارحمونا.. الله يرحم والديكم

بداية أود أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الإدارة العامة للمرور على مساهمتها الفاعلة في حث موظفي الدولة والقطاع الخاص على الاستيقاظ قبل آذان الفجر لتأدية الصلاة والاستعداد مباشرة لأن يتوجه كل منهم إلى عمله.. وعساهم يوصلون في الوقت المناسب وهذا ما يؤكد أن الإخوان في إدارة المرور حريصون على أن تتعدد أدوارهم التوعوية وألا تقتصر على إعلام مستخدمي الطرق كل صباح بأن هناك حادثا على الغزالي أو مركبة متعطلة تعوق انسيابية الحركة على الخامس أو سائق من إحدى الجاليات البوليودية وهو ماسك أقصى اليسار ويسير بسرعة لا تتجاوز 20 كيلو ومعطل خلق الله أو أو أو..

إن ما يجبرنا على أخذ الأمور بمحمل الهزل والتندر هو أن الجدية التي نادى من خلالها الكثيرون بضرورة إيجاد حلول جذرية للأزمة المرورية لم تلق ولاتزال أي صدى حقيقي وعملي يحملنا على الصبر والتفاؤل بقرب إيجاد حل لهذه المشكلة المستعصية، بل أصبحت مؤشرات القياس على سبيل المثال وليس الحصر الذي من الممكن أن نقيس من خلاله الجهود المبذولة هو أن الموظف الذي يسكن مشرف أو سلوى أو الرميثية أو بيان كان يحتاج قبل سنة أن يخرج قبل موعد العمل بـ 45 دقيقة، علّه يتمكن من كسب تعاطف البصمة فترضى عنه وتقبله، أما اليوم فالموظف بحاجة إلى ساعة وربع ومثلها عند نهاية الدوام وعساه يوصل بيته سالما من كثرة الحوادث، ناهيك عن الخسائر المادية المتمثلة في الحاجة إلى تبديل السفايف كل شهر بسبب استخدام البريك 5 مرات في الدقيقة الواحدة، أما الذين يسكنون القرين وأنت رايح ودواماتهم في «الديرة» فسيجبرون بعد سنة على استخدام النقل الجماعي.

الاختناق المروري لم يعد مقتصرا على الفترة الصباحية أو مساء العطلة الأسبوعية، بل أصبح على مدار الساعة واليوم، كما هو حال أعداد إجازات القيادة التي تصدر لغير المؤهلين لاستخدام الطريق من مختلف الجنسيات.. وإلى المعنيين أقول «ارحمونا الله يرحم والديكم».

ali_alqallaf_75@hotmail.com

ومضة

عبد الوهاب عبد اللطيف السنان

تنمية الحج وتنميتنا

لاحظت هذا العام وبانبهار كبير ما تعده حكومة المملكة العربية السعودية بجميع إمكانياتها وأجهزتها لخدمة المسلمين من حجاج بيت الله والمعتمرين له، وحقيقة أتشرف بالكتابة عن هذه الحكومة بكل فخر واعتزاز، لأشكرها على إنجازاتها الرائعة في كل خدمة جديدة وكل مشروع خدمي جديد تقيمه قيادة المملكة لخدمة حجاج بيت الله، ابتداء من خادم الحرمين الشريفين إلى كل جندي في موقعه، وأخص هذا العام المشروع العملاق، وهو الأكبر حجما وتكلفة والأكثر فائدة وإيجابية لحجاج بيت الله وهو مشروع جسر الجمرات الذي يعتبر إنجازا معماريا هندسيا فنيا استوعب قرابة 3 ملايين ونصف المليون حاج، وسيستوعب أضعاف هذا الرقم في الأعوام المقبلة.

فهو إنجاز عملاق استهدف خدمة المسلمين لفترة 3 أيام فقط في العام، وبصرف النظر عن التكلفة التي تجاوزت مئات الملايين إلا أن المصلحة العامة للمسلمين هي الأساس في سياسة قيادة المملكة، وأيضا مشروع مترو الأنفاق حيث تم إبرام عقد مع الصين يقضي بتوريد 204 قطارات مترو أنفاق حديثة ومزودة بكل وسائل الراحة من طراز (آي في 17) بناء على مرسوم ملكي سعودي صدر بإطلاق مشروع الخط الحديدي في منطقة مكة، والذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله.

ولا شك أن نجاح موسم الحج كل عام يعتبر بكل المعايير نجاحا لا مثيل له في العالم، إذا ما أخذنا في الاعتبار تواجد أكبر عدد من الأشخاص في مساحة محددة، وحركة موحدة، ليبرز تنظيم المملكة الرائع للحجيج طلوعا ونزولا إلى المشاعر أو إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة والأعلى نجاحا من حيث أمن وسلامة الحجاج.

نعم إنه استنفار لجهود حوالي مليون موظف حكومي وغير حكومي في مختلف القطاعات الأمنية والصحية والإعلامية وأجهزة الإرشاد الإسلامي والتثقيف الشرعي وأجهزة البلدية وقطاعات المرور والحرس الوطني وغيرها من الأجهزة المعنية في المملكة التي جندت رجالها كل في اختصاصه لخدمة حجاج بيت الله، فأمن الحاج أصبح اليوم وبإذن الله مضمونا منذ أن يصل إلى الأراضي السعودية حتى يسافر إلى وطنه بعد الحج، وصحة الحاج أصبحت مصانة حتى من الأمراض التي يأتي بها الحجاج إلى الأماكن المقدسة، وراحة الحجاج أصبحت محور اهتمام جميع القائمين على الحج في المملكة العربية السعودية.

إن من حق المسلمين أن يفتخروا بالقيادة السعودية في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين ومن حق القيادة السعودية أن تفخر بخدمة الحرمين الشريفين ومن حقي كمسلم ومواطن خليجي أن أسجل تقديري واعتزازي بخادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وكذلك بالمملكة حكومة وشعبا لرعاية حجاج بيت الله الحرام، وهي رعاية عظيمة لمقدسات أعظم لم يسجل التاريخ القديم والحديث مثيلا لها.

وبعد إعجابنا بسرعة وكفاءة المشاريع في المملكة، نتمنى أن تجد مشاريعنا المتعثرة الجدية والاهتمام المماثلين، ولكن العجيب في الأمر أن مشاريع المملكة يتم إنجازها في شهور ومشاريعنا تمر السنوات وهي تراوح مكانها.

A.alsenan@windowslive.com

إشارة

المحامي سلمان البرازي

المجلس البلدي والكنيسة

من أهم وأقوى اختصاصات المجلس البلدي تخصيص أرض من أراضي الدولة للأغراض المشروعة إذا توافرت الشروط اللازمة بالطلب، فوزارة التربية لها أن تطلب تخصيص أراض لإنشاء مدارس، ووزارة الصحة لها أن تطلب تخصيص أراض لمستشفيات ووزارة الأوقاف لها أن تطلب تخصيص أراض لدور العبادة، فما يكون من المجلس البلدي إذا كان الطلب واردا من الجهة المختصة وحدد الموقع ووافقت عليه وزارات الخدمات، إلا الموافقة عليه، وهذا ما لم يكن في طلب تخصيص أرض لكنيسة في منطقة المهبولة، فلم يكن الطلب مقدما من الوزارة المختصة بدور العبادة وهي وزارة الأوقاف، فضلا عن أن الموقع مخصص أصلا كمواقف سيارات لمدرسة بذات المكان، لذا كان رفض المجلس البلدي لعدم توافر الشروط الإجرائية والتنظيمية وأسباب دستورية وقانونية وشرعية أخرى.

ومن الناحية الدستورية والقانونية فإن حرية الاعتقاد لا تعني تمكين غير المسلمين بالأرض وتخصيص الأراضي لهم، بل لهم ممارسة عقيدتهم في بيوتهم وهذا واضح في نص المادة 35 من الدستور التي تنص على أن «حرية الاعتقاد مطلقة، وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان طبقا للعادات المرعية، على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب» وهذا النص يفهم على ضوء نص المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن «دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع» فيفهم أن ضمان حرية القيام بشعائر الأديان داخل معابدهم الموجودة ولا يعني منح التسهيلات لإقامة دور عبادة أكثر لهم.

ومنبع حرية الاعتقاد ومنبع هذا النص هو قول الله تعالى (لكم دينكم ولي دين) وقوله تعالى (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم)، وغير ذلك مما ينطق بحرية الاعتقاد بشرط عدم الحيلولة دون إبلاغ كلمة الله وأن تكون هي العليا والظاهرة والمعلنة بالبلد المسلم.

وقد صدرت الفتوى رقم 89/421/4 من وزارة الأوقاف على استفسار جهة حكومية طلبت الفتوى بشأن طلب إحدى الطوائف بالكويت السماح لها بإقامة الشعائر الدينية بإحدى الشقق السكنية، فأجابت اللجنة «إن إنشاء أي دار للعبادة لغير المسلمين في دار الإسلام لا يجوز، وكذلك لا يجوز تأجير الدور ولا تحويلها لتكون معابد لغير المسلمين، وذلك لإجماع علماء المسلمين على أنه لا يبقى في دار الإسلام مكان عباده لغير المسلمين إلا في البلاد التي فتحت صلحا وأقر فيها غير المسلمين على أن الأرض لهم كبعض المدن والقرى في العراق والشام ومصر والله أعلم».

يبقى أن نبين أن احترام الدول لا يكون بغموض المنهجية ولا يجلب بالتنازل عن الثوابت ولا يستصحب بالدنية بالدين فقد قال تعالى (ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه)، كما أن التصريح بدار عبادة لغير المسلمين لن يقف عند ملة بل سيفتح الباب لملل قد تكون بعدد سفارات الدول.

□ □ □

اغتنام الأيام العشر الخيرات: نهنئ الجميع بحلول عيد الأضحى المبارك ونذكركم بأهمية اغتنام ما تبقى من الأيام العشر الأوائل من ذي الحجة التي يكون العمل الصالح فيها أفضل من غيرها كما في العشر الأواخر من رمضان، فقد وافقت هذه الأيام الغنيمة الباردة كما وصفها النبي ﷺ حيث قصر النهار فيسهل صيامه وطول الليل فيسهل قيامه.

Salman.f@msn.com

الوطن ثم الوطن ثم المواطن

المواطن علي الجابر الأحمد

تزوير مع سبق الإصرار

حدثني وملامح اليأس والحزن والأسى ترتسم على قسمات وجهه قائلا هل يعقل ان يكون الانسان غير امين على ماله في هذا البلد؟ الى اين وصل بنا الحال؟

وأضاف ما اقوله الحقيقة المرة التي صدمتني الشهر الماضي فبعد عودتي من السفر فوجئت بأن القسائم الثلاث التي امتلكها قد تبخرت على يد احد محترفي النصب والتزوير، وتساءل: كيف يحصل مثل هذا الامر في ديرتنا؟ وهل بلغ الاستخفاف بالقوانين والتعدي على ملكية الغير واغتصابها بالتزوير والنصب والاحتيال؟ التي دفعت بذلك المجرم المتخصص ان يصطنع عقد «بيع ابتدائي» لعقاري ويزور توقيعي، وليؤكد ذلك قام برفع دعوى صحة ونفاذ لعقد البيع وتم اعلاني على عنوان منزل يخص احد اقربائه، وبعد ان حصل على حكم لصالحه من محكمة الدرجة الأولى قام باستئنافه نيابة عني وبتوقيعه دون تفويض أو توكيل مني وليس هذا فحسب، بل وقع الصحيفة من محام ليتسنى له الحصول على حكم نهائي يعينه في التصرف بأملاكي وكان له ما أراد إذ استطاع بموجب هذه الأحكام النهائية أن ينقل الملكية لاسمه في السجل العقاري والتصرف فيها بالبيع لقاء سبعمائة ألف دينار وبعد هذه الفاجعة التي ابتليت بها لجأت إلى أحد المحامين ليتولى اتخاذ الاجراءات القانونية بما يكفل عودة حقوقي التي استباحها ذلك الجشع، الذي وصلت به الجرأة والتمادي في الاثم ليستخدم القانون وسيلة تساعده على استكمال جريمته ونقل ملكية لا تخصه بالتزوير والاعلانات الباطلة، وكيف لمحام على سبيل التطوع ان يوقع صحيفة الاستئناف عني دون ان يتحقق من شخصيتي.

اسئلة عديدة توالت الى ذهن ذلك المواطن المكلوم، مضيفا كيف اباح الطمع كل شيء أمام أصحاب النفوس الضعيفة.

هدأت من روعه وطمأنته قائلا: مهما بلغ الامر فلا يصح ان تجعل لليأس طريقا يتسرب الى دهاليز روحك، فالخير في وطننا ضارب أطنابه، والخيرون كثر، وان امتدت اصابع الشيطان حينا من الزمن، إلا أنها ستقطع امام بذور الايمان وصوت الحق الذي يملأ صدور مواطنينا، وبالتسلح بالصبر عقاراتك ستستردها بمشيئة الله.

وبدوري لم أكن أتصور أن هناك كويتيا متخصصا في عالم التزوير بهذه الدرجة، وأتساءل عن الإجراءات التي يفترض أن تكون متوافرة في المحاكم ودائرة التسجيل العقاري إزاء مثل هذه الجرائم، فهل يعقل ان تتم سلسلة من الخطوات المتلاحقة دون ان يحضر صاحب الشأن جلسة واحدة في هذه القضية وكيف يتم تبليغ ذلك المواطن بإعلانه على منزل لا يخصه؟!

في بعض الدول العربية يشترط في قضايا الصحة والنفاذ حضور مالك العقار بذاته وإظهار جميع الوثائق الدالة عليه ومضاهاة توقيعه وبصمته مع البصمة والتوقيع الموجودين على عقد البيع، وهذا هو الاجراء الصحيح.

واخيرا آمل ان يتم القبض على هذا المجرم ليأخذ جزاءه العادل وتتكشف كل الايدي التي ساعدته ويعود الحق لذلك المواطن الطيب، فالحياة كلها دروس وعبر، علينا ان نتعلم ونستفيد من الجميل منها ونحذر من السيئ، ونبتعد عنه، ونهيب بالجهات المعنية في وزارة العدل وإدارة التسجيل العقاري، التي لا نشكك بخطواتها المتبعة في تسجيل العقار، بل نوصيها بالتريث والتأكد من المستندات ومن وجوب حضور ملاك العقارات عند نقل الملكية لإضفاء الضمانة القانونية لهم ولإبعاد شبح الخوف عن اغتصاب وسرقة ممتلكاتهم، وكذلك الحال في المحاكم عند نظر الدعاوى فحضور صاحب الصفة شخصيا او وكيل قانوني عنه ليتولى الدفاع عن حقوقه ومواجهته في اي دعوى تقام ضده حتى لا يصل بنا الحال الى الفوضى التي يحلم المجرمون وعباد المال بالوصول إليها ليشبعوا بطونهم من المال الحرام غير آبهين لحقوق الغير ومخافة الله في أنفسهم وابنائهم. رب اجعل هذا البلد آمنا مطمئنا.

نظرات

محمد هلال الخالدي

وصمة العار لا تزول

ما يفعله البعض اليوم من تحول في المواقف وتراجع عن أبسط القيم بمنزلة وصمة عار لن تزول آثارها في المستقبل، خاصة في مجتمع يمثل فيه «المعاير» أحد مكوناته الثقافية. ربما لا يبالي البعض بما يقال عنه وما يكتب، ويفضل - بحسبة سريعة - صفقة مغرية على فعل ما ينبغي عليه تجاه وطنه والناس، والأمر لا يتطلب سوى انحناء لمرة واحدة ليعتاد المرء بعدها الانحناء في كل مرة، وهو بذلك لا يجرم في حق نفسه فحسب، وإنما سيترك لأسرته وأولاده وأحفاده وأحفاد أحفاده عارا سيلاحقهم أينما ذهبوا، وربما سيكونون هم أكثر من يلعنه!

البعض قدموا أنفسهم على أنهم مدافعون عن الدين، ورغم سذاجة كثير من أطروحاتهم ونشاطهم السياسي إلا أنهم في النهاية لم يخونوا الأمانة، تستطيع أن تصفهم بالسطحية، لكنك لا تستطيع أن تتهمهم بالخيانة والكذب، فهذا الوصف القاسي لا ينطبق إلا على من قدم نفسه بوصفه المدافع عن الحريات والقانون ثم انقلب على كل وعوده مع الصفقات المغرية.

شهدنا الكثير من الممارسات الغريبة على مدى السنوات الثلاث أو الأربع الماضية، شهدنا تدنيا مخجلا للغة الحوار، وشهدنا تراجعا مخيفا للقيم الأخلاقية، وتحولات مرعبة لمواقف الكثيرين، شهدنا «اللعبة السياسة» بأبشع صورها بما تحمله من انتهازية وابتزاز، غير أن أبشع تلك الممارسات أن يتحول الانسان إلى «لسان» يبرر فشل الحكومة ويدافع عن أخطائها ويتحدث عنها أكثر مما يفعله الحكوميون أنفسهم، فهذا نوع جديد من الثقافة لم تعتد عليه الثقافة الكويتية بعد.

على الرغم من بشاعة الممارسة السياسية للبعض، إلا أنهم ليسوا وحدهم الملومين على ذلك، علينا أن نعترف بمسؤوليتنا قبلهم، فما نعاني منه اليوم من ألم وخذلان هو نتيجة اختياراتنا، وإذا لم تكن كل هذه الإخفاقات المتلاحقة درسا لنا في الانتخابات المقبلة، فنحن إذن «نستاهل» كل ما يجري لنا.

bodalal@hotmail.com